

RESEARCH ARTICLE

توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع (إقرارات الذمة المالية نموذجاً)

أنس عدنان السباخي
جميلة نعيم جعوان

المخلص

تناول هذا البحث توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع. باعتبار أن تلك التكنولوجيات تمتاز بكونها تعمل على تحسين صنع القرار من خلال مسح بيانات ضخمة في وقت قصير وتحليلها ودعم المعلومات دون تدخل العنصر البشري. ولأن إقرارات الذمة المالية تعدّ أحد أهم أدوات الإثبات في جرائم الكسب غير المشروع. فقد اقتصر البحث على دراسة مدى فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في فحص وتحليل البيانات الواردة بها ومقارنتها مع الأموال والممتلكات الفعلية الخاصة بالمكلف بتقديمها وفق القانون. وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الدول التي أثبتت إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في محاربة جرائم الفساد مثل فرنسا وأوكرانيا وإستونيا. ولكن تبين من خلال البحث أن البيئة التشريعية من حيث تنظيم إقرارات الذمة المالية لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لا تدعم توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات فحص وتحليل البيانات المتوفرة بها ومقارنتها مع أموال وممتلكات المكلف الفعلية. نظراً لأن المشرع سكت عن تحديد شكلية لتلقي الهيئة لإقرارات الذمة المالية. مما دفع الهيئة إلى تبني تقديم تلك الإقرارات على شكل محررات ورقية معيبة وفق نموذج محدد من قبلها ومن هنا طرأت الحاجة لإيجاد تنظيم قانوني يحدد الشكلية التي يتم بموجبها تقديم إقرار الذمة المالية للهيئة ويتيح بذات الوقت التحول إلى تقديمها إلكترونياً؛ للتخلص من عناء تخصيص مساحات لحفظ الأعداد الهائلة من إقرارات الذمة المالية. وبذات الوقت تحويل بيانات إقرارات الذمة المالية من بيانات صماء إلى بيانات حية يمكن الاستفادة منها في عمليات التحليل الإلكتروني ضمن خوارزميات الذكاء الاصطناعي. وذلك على غرار ما ذهب إليه العديد من الدول ومنها جمهورية مصر العربية. فيمكن لهيئة مكافحة الفساد استخدام هذه التقنيات لتحليل البيانات المفصّل عنها في إقرارات الذمة المالية للمشتكى عليه ومقارنتها مع البيانات الخاصة به على شبكة الربط البيئي الحكومي وحساباته البنكية وغيرها. حيث يستتبع ذلك توفير الوقت والجهد على مأموري الضبط القضائي الخاص لديها في قراءة المستندات الكبيرة التي تتضمنها ملفات الشكوى. وبالتالي مساعدته على استخلاص النتائج واتخاذ القرار بسرعة فائقة. كما أنه من الممكن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأموال التي يمتلكها المشتبه بهم. ولكن هذا الأمر يتطلب وجود شراكات مع سلطة النقد لتوفير نظام مترابط تحت شبكة إلكترونية واحدة من أجل تسريع وتيرة أعمال الفحص والتحليل المالي في مرحلة التحري وجمع الاستدالات للكشف عن شبكات الكسب غير المشروع بما لا يخالف أحكام القانون.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الكسب غير المشروع، إقرارات الذمة المالية

Utilizing Artificial Intelligence in Combating the Crime of Illicit Enrichment (Financial Disclosure Statements as a Model)

ABSTRACT

This research addresses the application of artificial intelligence (AI) technology in combating the crime of illicit enrichment. AI technology is particularly effective as it enhances decision-making by scanning, analyzing, and integrating vast amounts of data in a short time without human intervention. Since financial disclosure statements are among the most important tools for evidence in illicit enrichment crimes, the study focuses on assessing the effectiveness of using AI to examine and analyze the data in these statements and compare them with the actual assets and properties of individuals required to submit such statements under the law. The study reviews the experiences of countries like France, Ukraine, and Estonia, which have demonstrated the potential of employing AI in fighting corruption. However, the research reveals that the legislative environment governing financial disclosure statements within the Palestinian Anti-Corruption Commission does not support the use of AI for data examination and analysis. This is because the legislator has not specified a format for the Commission to receive financial disclosure statements, leading the Commission to adopt paper-based submissions using a pre-defined template. This situation highlights the need for legal regulations to standardize the format for submitting financial disclosure statements to the Commission while allowing for a transition to electronic submissions. Such a transition would eliminate the challenges of storing large numbers of paper-based statements and convert static financial disclosure data into dynamic, actionable data that can be analyzed using AI algorithms. Similar approaches have been adopted by several countries, including Egypt. The Palestinian Anti-Corruption Commission could use this technology to analyze the data disclosed in the financial statements of individuals under investigation, compare them with information from government interlinking networks, bank accounts, and other sources. This would save time and effort for judicial officers tasked with reviewing extensive documents in complaint files, enabling quicker and more accurate decision-making. Furthermore, AI systems could be employed to detect assets owned by suspects. However, this requires partnerships with monetary authorities to establish an interconnected system under a unified electronic network. This would expedite financial examination and analysis during the investigation and evidence-gathering stages to uncover suspicions of illicit enrichment without violating the law.

Keywords: Artificial intelligence; illicit enrichment; financial disclosure statements

أنس عدنان السباخي

رئيس قسم تحقيقات الأشغال العامة والإنشاءات، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

Anas Adnan Al-sibakhi

Head of the Public Works and Construction

Investigations Section, Palestinian Anti-Corruption

Commission

asibakhi@pacc.pna.ps

جميلة نعيم جعوان

موظف تحقيق، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

Jamila Naeem Jawan

Investigation Officer, Palestinian Anti-Corruption

Commission

jjawan@pacc.pna.ps

Submitted: 05 September 2023

Accepted: 07 March 2024

<https://doi.org/10.70139/rolacc.2024.1.6>

© 2024 Al-sibakhi and Jawan, licensee LU Press. This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0, which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

للإقتباس: أنس عدنان السباخي وجميلة نعيم جعوان،
توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب
غير المشروع (إقرارات الذمة المالية نموذجاً)، مجلة مركز
حكم القانون ومكافحة الفساد، 1:2024.
<https://doi.org/10.70139/rolacc.2024.1.6>

1. مقدمة

في الأونة الأخيرة، أصبح الذكاء الاصطناعي منتشرًا بصور وتقنيات متعددة، دفعت العقل البشري إلى البحث عن سبل لاستغلال مثل هذه التقنية في شتى مجالات الحياة، فكان منها تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، وهو ما اتجهت إليه بعض دول العالم، مثل كوريا، التي اعتمدت نظام "Enhancement Online Procedure" (OPEN) الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية في عملية تقديم الخدمات الإدارية، بالإضافة إلى نظام (GEPS) "Government e-Procurement System" الذي حوّلت من خلاله الإجراءات المتبعة في الشراء العام من الورقية إلى الإلكترونية. وهذا الأمر، يتطلب اتخاذ إجراءات تضمن استخدام هذه التقنية في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وتحسين مؤسسات الدولة والمجتمع؛ لمنع وقوع جرائم الفساد بشكل عام وجريمة الكسب غير المشروع بشكل خاص، والمساعدة في الكشف عن تلك الجريمة والتنبيه بالمخاطر المترتبة عليها.

إن إقرار الذمة المالية من الوسائل الوقائية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع والحد من انتشارها، كما يُعدّ وسيلة لصون نزاهة وشفافية الموظف العام؛ حيث يبعده عن مواطن الشك والريبة في براءة ذمته واستغلاله لوظيفته، مما يؤدي إلى تقوية ثقة الأفراد بأجهزة ومؤسسات الدولة، ومن منطلق هذه الأهمية، حثت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف¹ في المادة (8) منها، على وضع تدابير وتُظْم لتلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء، مثل أنشطتهم الخارجية وأعمالهم الوظيفية واستثماراتهم وموجوداتهم وغير ذلك، والمشترع الفلسطيني، لم يتوان عن تبني هذا الإجراء الوقائي، من خلال معالجته وتضمينه في أحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته²، لا سيما المواد (11، 16، 28، 29) منه، كما أنه منح بموجب المادة (8/2.1) من ذات القانون، الاختصاص لهيئة مكافحة الفساد³ في حفظ جميع إقرارات الذمة المالية، وطلب أي بيانات أو إيضاحات تتعلق بها، وفحصها بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون.

إن أساليب التحقيق في جريمة الكسب غير المشروع تختلف إلى حد ما عن أساليب التحقيق في الجرائم الأخرى، بحيث تتركز التحقيقات، لجمع الأدلة حول وقوع جريمة الكسب غير المشروع، على التحقيقات المالية التي تُعنى بفحص مدى التناسب ما بين إيرادات المشتبه بتكسبه من منصبه العام، وما يظهر عليه من مظاهر ثراء غير مُبرّر، سواء بثروة يمتلكها لا تتناسب مع مجموع إيراداته المعلومة والمشروعة، أو أسلوب حياة ومصروفات لا تتناسب هي الأخرى مع إيراداته. وتمتد تلك التحقيقات إلى فحص ما يملكه زوج/زوجة المشتبه به وأولاده القُصّر، لا سيما أنّ ذمة الزوج/الزوجة أو الأبناء القُصّر تُعدّ، في مرحلة من المراحل، ملاذًا لنقل المال المكتسب من الوظيفة العامة بطرق غير مشروعة، وتحصينه من الملاحقة، منذرّين بحقيقة انفصال الذم.

ولأن أنظمة إقرار الذمة المالية، لدى العديد من الدول، ارتبطت بصورة مباشرة بقوانين الكسب غير المشروع، مما يدلّ على أنّ إقرار الذمة المالية يمثّل أحد أهم الأدوات التي تساعد جهات إنفاذ القانون في إقامة الدليل على ارتكاب جريمة الكسب غير المشروع، فكان لا بدّ من البحث في مدى استجابة البيئة التشريعية في فلسطين لإمكانية جمع حلول التنبيه والوقاية من تلك الجريمة، باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة وأنظمة الذكاء الاصطناعي بإمكانات تحليلية قوية ومجموعة غنية من البيانات المتكاملة المستمدة من تطبيقات نُظْم المعلومات، وبالتالي معرفة أهمية رقمنة إقرارات الذمة المالية في توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

2. أهمية البحث

تُكمن أهمية البحث في عدم وجود دراسات متخصصة حول هذا الموضوع؛ فهو لم يحظَ بالقدر الكافي الذي يوضّح جوانبه ويُجَلّي أفكاره ويُبرز النقص أو القصور فيه، لذا كان لا بدّ من وجود هذا البحث؛ للوقوف على حقيقة أنّ ظاهرة الفساد لا تزال في ازدياد، خاصة أنّ التطوّر التكنولوجي الهائل مكّن مرتكبي الجرائم بشكل عام وجريمة الكسب غير المشروع بشكل خاص من إخفاء جرمهم بأساليب معقدة تكاد تعجز وسائل التحقيق التقليدية عن كشفها، الأمر الذي يشير إلى وجود حاجة ملحة إلى استحداث أدوات متطورة وفعّالة تساعد في التنبيه بارتكاب مثل تلك الجرائم والكشف عن وقوعها.

كما تتجلى أهمية هذا البحث، في دراسة إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع. وقد أثبتت بعض الدول نجاح تجربتها العملية في استخدام الذكاء الاصطناعي في محاربة بعض مظاهر الفساد، وسيتم التطرق إلى بعض هذه التطبيقات العملية الناجحة.

3. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- التعريف بمفهوم جريمة الكسب غير المشروع وإقرار الذمة المالية.
- بيان دور إقرار الذمة المالية في الكشف عن جريمة الكسب غير المشروع.
- بيان مدى مواكبة التشريع الفلسطيني لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع.
- بيان مدى فاعلية توظيف الذكاء الاصطناعي في محاربة جريمة الكسب غير المشروع.

4. مشكلة البحث

تُكمن إشكالية البحث، في تحديد مدى مواكبة البيئة التشريعية وواقع العمل الحكومي في فلسطين للذكاء الاصطناعي، وإلى أي حدّ يمكن توظيف هذه التكنولوجيا في جهود مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، ومدى أهمية رقمنة إقرارات الذمة المالية واستغلالها في عمليات البحث والتحري وجمع الاستدلالات التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

5. أسئلة البحث

تدفعنا مشكلة البحث، إلى طرح عدة تساؤلات مهمة، التي تشكّل الإجابة عليها الجوهر الذي نسعى إليه من خلال هذا البحث، والمتمثلة بما يلي:

- 1- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟
- 2- هل اعترف المشترع الفلسطيني بالذكاء الاصطناعي؟
- 3- إلى أي حدّ يستجيب الواقع الفلسطيني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؟
- 4- إلى أي حدّ يمكن لجهات إنفاذ القانون، المختصة بمكافحة الفساد، استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة الإفصاح عن الذمة المالية، كأداة للتنبيه والكشف عن جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات؟

6. منهج البحث

يعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه المرجوة استخدام عدة مناهج علمية، أحدها المنهج الوصفي؛ لوصف البيئة التشريعية الفلسطينية من حيث مدى مواكبتها للذكاء الاصطناعي، ووصف التنظيم القانوني لكل

1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص. 11، للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/22):

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf.

2 "قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته"، الوقائع الفلسطينية، العدد 53، تاريخ 2005/02/28، ص. 154.

3 تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في العام 2010 بموجب نص المادة (31) من القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، الوقائع الفلسطينية، العدد 87، تاريخ 2010/06/26، ص. 2.

والأساليب المُدرّجة في المرفق الأول،⁹ ويمكن لمجموعة معينة من الأهداف التي يحددها الإنسان، توليد مخرجات مثل المحتوى والتنبؤات والتوصيات، أو القرارات المؤثرة على البيانات التي يتفاعلون معها.¹⁰

أما اليوروستات،¹¹ فاعتبر أنّ الذكاء الاصطناعي يشير إلى الأنظمة التي تستخدم تقنيات مثل: استخراج النصوص، ورؤية الكمبيوتر، والتعرّف على الكلام، وتوليد اللغة الطبيعية، والتعلّم الآلي، والتعلّم العميق لجمع و/أو استخدام البيانات للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار، بمستويات مختلفة من الاستقلالية، وهي بالتالي تمثّل أفضل إجراء لتحقيق أهداف محدّدة.¹²

كما عرّفه البعض بأنّه "أحد فروع علم الكمبيوتر المعينة بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر كما نقرر، وتتصرف كما نتصرف".¹³

كما عرّفه البعض الآخر بأنّه "ذلك الفرع من علوم الحاسوب (Computer Science) الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلاً من الإنسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلّم والحركة بأسلوب منطقي ومنظّم".¹⁴

وتعود بداية الذكاء الاصطناعي، إلى التحوّل من نظام البرمجة التقليدية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى استحداث برامج للحسابات، تتسم بمحاكاة الذكاء الإنساني في إجراء الألعاب ووضع الحلول لبعض الألغاز، والتي أدّت بدورها إلى نُظُم أكبر للمحاكاة، والتي تبلورت بعد ذلك وأصبحت نُظُمًا للذكاء الاصطناعي.¹⁵

إذاً، الذكاء الاصطناعي علم يسعى إلى تطوير نُظُم حاسوبية، تعمل بكفاءة عالية تشبه كفاءة الإنسان الخبير، أي أنّه قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان، وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والرد، والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية، بمعنى محاولة مضاهاة عقل الإنسان والقيام بدوره.¹⁶

ويتميز الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص والمميزات، أهمها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات المعروضة، والتعامل مع المواقف الغامضة في ظل غياب المعلومة الكاملة عنها، وكذلك التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة، والاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة، إضافة إلى التفكير والإدراك واكتساب المعرفة وتطبيقها، والتعلّم والفهم من التجارب والخبرات السابقة باستخدامها

من جريمة الكسب غير المشروع وإقرار الذمة المالية كأداة إفصاح،⁴ بالإضافة إلى المنهج التحليلي؛ لتحليل النصوص القانونية في التشريع الفلسطيني ذات العلاقة بموضوع البحث، وبيان مدى استجابتها لإمكانية رقمنة إقرار الذمة المالية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات التحري وجمع الاستدلالات عن عناصر جريمة الكسب غير المشروع. كما سيتم استخدام المنهج المقارن، من خلال استعراض التطبيقات العملية للدول الأخرى، في استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وما تناولته تشريعات تلك في الدول من حلول يمكن الاستئناس بها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

7. المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي في البيئة التشريعية الفلسطينية

يعدّ الذكاء الاصطناعي، من أهم الإنجازات التي قدّمها الثورة الصناعية الرابعة؛⁵ فيعد أن كانت فكرتها في القرون السابقة محض خيال، أصبحت اليوم واقعاً حقيقياً سيغيّر ملامح أنماط حياتنا.⁶ وليس هذا فحسب، بل إنّ ظهور الذكاء الاصطناعي أدى إلى حدوث نقلة شاملة تمتد إلى عدة مستويات أمنية واقتصادية واجتماعية؛ فتطبيقات الذكاء الاصطناعي تتعدد وتترايز بوتيرة سريعة، نتيجة لانتشارها في المجالات الإنسانية كافة. وسيُصار، في هذا المبحث، إلى دراسة الأطر الناظمة للذكاء الاصطناعي في فلسطين على صعيد البيئتين التشريعية والمؤسسية، ولهذا تم تقسيمه إلى مطلبين، تناول الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، وتناول الثاني التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في فلسطين.

7.1 المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يتكوّن الذكاء الاصطناعي، من حيث تركيب المصطلح، من كلمتين هما: الذكاء، والاصطناعي، ويُقصد بالذكاء: القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، أي القدرة على إدراك وفهم وتعلّم الحالات أو الظروف الجديدة، أما كلمة اصطناعي، فتترتبط بالفعل "صنّع" أو "يصطنع"، وتُطلق على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء، تمييزاً لها عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولودة بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان، وبناء على ذلك، فإنّ الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب، وهو باختصار علم الآلات الحديثة.⁷

وقد عرّفته المفوضية الأوروبية، في قانون الذكاء الاصطناعي المقترح منها،⁸ بأنّه "البرنامج الذي تم تطويره باستخدام واحد أو أكثر من التقنيات

4 يُقصد بالإفصاح عن الذمة المالية، ذلك النظام الذي يستطيع من خلاله الشعب وسلطاته الرقابية مراقبة مدى نزاهة من يتقلّدون المناصب العامة أو يؤدون وظائف عامة مهمة في الدولة، من خلال إلزامهم بالإفصاح عن الأموال التي تعود إليهم، ولمن هو قريب الصلة بهم من زوج أو ولد أو غيرهم، من أجل الحد من حالات الإثراء على حساب الوظيفة العامة أو المال العام دون وجه حق، انظر: مجيد مجهول درويش، "التنظيم القانوني لكشف الذمة المالية"، *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، العدد 60، 2021، ص 492.

5 إنّ الثورة الصناعية الرابعة، هي نقلة تكنولوجية تؤثر على الثقافات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وتتضمن عناصر الثورة الصناعية الرابعة تكنولوجيات، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلّم الآلي، والتحكّم الآلي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وقواعد البيانات المتسلسلة، والحوسبة الكمومية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، انظر: نجلاء رزق وأيمن إسماعيل، *الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل في مصر*، الجامعة الأمريكية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 2021، ص 7.

6 Klaus Schwab, *The Fourth Industrial Revolution*, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2016, at 7.

7 محمود مختار، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي"، *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، المجلد 3، العدد 4، 2020، ص 183.

8 والمتمثل بلائحة اقترحتها المفوضية الأوروبية في 21 أبريل 2021، وتهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، *الموقع الرسمي لأخبار البرلمان الأوروبي*، بتاريخ 2023/06/14، للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/22) <https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence>.

9 للاطلاع على التقنيات والأساليب الواردة في المرفق الأول، قم بزيارة الموقع الرسمي لقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، 2021/04/21 على الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/22) <https://artificialintelligenceact.eu/annexes/>.

10 European Commission, *AI Watch: Defining Artificial Intelligence 2.0 – Towards an Operational Definition and Taxonomy for the AI Landscape*, JRC Technical Reports, 2021, at 30, https://ai-watch.ec.europa.eu/document/download/8c74ce5e-00a0-4ace-a162-fa79eae90361_en (last visited Aug. 22, 2023).

11 اليوروستات هو المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/22).

<https://ec.europa.eu/eurostat/web/main/about-us/who-we-are>.

12 European Commission, *supra* note 10, at 30.

13 شادي عبد الوهاب وآخرون، "فرض وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة"، *دورية اتجاهات الأبحاث*، العدد 27، 2018، ص 2.

14 محمد عبد الظاهر، *صحافة الذكاء الاصطناعي "الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام"*، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 2.

15 المرجع السابق، ص 2.

16 سعيد خلفات الظاهري، *الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"*، العدد 299، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 183.

إليه. ولما كان الإنسان مقيداً بمجموعة من القواعد القانونية لتنظيم حياته وسلوكه في المجتمع، بما يشمل مجالات الحياة المدنية والتجارية والجزائية وغير ذلك، فلا بدّ لتلك القواعد القانونية أن تتسع لضبط وتقييد استخدامات الذكاء الاصطناعي، لأنّه سيحل مكان الإنسان في العديد من المجالات.

ومن الجدير بالذكر، أنّ استخدام برامج الذكاء الاصطناعي، في مختلف القطاعات، أثار عدة مشكلات، خاصة المتعلقة بالمسؤولية القانونية عن أعمال هذه البرامج، ومدى ملاءمة التشريعات السارية وقدرتها على تنظيم المسائل المتعلقة بها من كافة النواحي، ناهيك عن إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة لارتكاب جريمة، أو انتهاك الحياة الخاصة.¹⁹

وبمراجعة البيئة التشريعية في دولة فلسطين، يجد الباحثان عدم اشتمالها على إطار قانوني، يتضمن أي إشارة مباشرة أو صريحة إلى الذكاء الاصطناعي، لكنّها في الوقت ذاته تحتوي على عدة تشريعات اعترفت أحكامها بصورة غير مباشرة بالذكاء الاصطناعي؛ فنجد أنّ القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الإلكترونية، أجاز التعاقد بين وسائط إلكترونية آلية، تكون معدّة ومبرمجة مسبقاً، للقيام بهذه المهام دون تدخل شخصي أو مباشر من أي شخص طبيعي في عملية إبرام العقد.²⁰ كما أنّ القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية،²¹ جرّم في أحكامه، مجموعة من الأفعال التي يمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي أن تمثل أداة لارتكابها وتحقيق آثارها، مثل الاختراق والاحتيايل الإلكتروني بهدف الابتزاز ونشر المعلومات المضللة، وإنشاء برامج ضارة وخبيثة.²² كما صدر عن مجلس الوزراء قرار رقم (3) لسنة 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين، "الذي حظر استخدام البيانات الشخصية (المباشرة/غير المباشرة) الخاصة بالمواطنين متلقي الخدمة من الشركات والمؤسسات المزودة بها لأغراض تجارية دون الحصول على إذن مسبق منهم".²³ ونجد أنّ هذا الحظر جاء شاملاً لأي شكل من أشكال استخدام البيانات الشخصية، وبأية وسيلة كانت، بما في ذلك برامج الذكاء الاصطناعي.

ورغم أنّ العالم بات يشهد منافسة كبيرة بين الدول المتقدمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، إلا أنّ البيئة التشريعية لتلك الدول لا تزال في مرحلة الإعداد في هذا المضمار.²⁴ فقد اقترحت المفوضية الأوروبية لائحة (قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي) والتي تهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات جميع أنواع الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات باستثناء العسكري.²⁵ كما انتهت جمهورية الصين من إعداد تنظيم قانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي، تهدف من خلاله إلى تحديد المتطلبات الأساسية لخدمات الذكاء الاصطناعي، وتوضيح

وتوظيفها في مواقف جديدة، وكذلك التصرّف والإبداع وفهم الأمور وإدراكها وتقديم المعلومة لاتخاذ القرارات المناسبة.¹⁷

وفي هذا السياق، تجري العديد من المقارنات بين الذكاء الاصطناعي وبخاصته مع الذكاء البشري، حيث يتميز الذكاء الاصطناعي عن البشري بأنّه أقلّ جهداً وتكلفة ودائماً نسبياً، ويهتم الذكاء الاصطناعي بالمفاهيم والأساليب والتقنيات المتعلقة بإكساب الحاسبات الآلية بعض القدرات البشرية، وآلية العمل بها لتطويع وظائف الحاسبات الآلية، بحيث تحاكي القدرات البشرية. وعليه، فإنّ الثبات النسبي هو ما يميز الذكاء الاصطناعي، حيث أنّه لا يتأثر بالمتغيرات التي يتعرض لها العنصر البشري، كالتسيان وغيرها من العوامل المؤثرة.¹⁸

ويرى الباحثان، أنّه وعلى الرغم من الخصائص والميزات الجمة للذكاء الاصطناعي، وأهمها أنّ نسبة الخطأ في صناعة واتخاذ القرار قد تكون صفرية، إلا أنّه لا يمكن غض النظر عن أهمية الجانب الشعوري والعاطفي الذي يتمتع به الإنسان، والذي لا بدّ أن يطفو على السطح في بعض الحالات، التي تتطلب منه أن يبني قراراته فيها على مزيج من المنطق والوقائع والعواطف، مراعاة لحالات وأوضاع إنسانية لا تشمل الجمود، وهو ما تفتقر إليه تطبيقات الذكاء الاصطناعي. لذا، من الأنسب أن يتم وصف الذكاء الاصطناعي بأنّه جعل قدرات الآلة مشابهة لبعض قدرات الإنسان.

7.2. المطلب الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في فلسطين

إنّ الانتشار الواسع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يتطلب بالضرورة مراعاة تحنّب وجود ثغرات بين الإطار القانوني النظري والتطبيق العملي لتلك التكنولوجيا؛ كون أنّ عدم وجود ترابط فيما بينهما من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة التطور التقني، ولعلّ السبيل لإيجاد هذا التناغم والترباط، يبرز من خلال تقنين الذكاء الاصطناعي وقبولته في إطار تشريعي، وهذا يستدعي بالضرورة مواكبة التشريع للتطور التقني، بحيث يسيران في خطين متوازيين، محاولاً تطبيق القواعد القانونية على أنظمة الذكاء الاصطناعي. وقد قمنا في هذا المطلب، بتسليط الضوء على مدى استيعاب البيئة التشريعية في فلسطين للذكاء الاصطناعي في الفرع الأول منه، وبالوقوف عند جهود الحكومة وهيئة مكافحة الفساد في فلسطين لتبني الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتها وخطتها التنموية في الفرع الثاني منه.

7.2.1. الفرع الأول: البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي

يتضح لنا مما سبق، أنّ الذكاء الاصطناعي جاء بعد جهود حثيثة بذلها الإنسان للوصول إلى عقل صناعي، يُعيّنه على القيام بالمهام الموكلة

17 الظاهري، المرجع السابق، ص 185.

18 وجيه محمد سليمان العمريين، "الذكاء الاصطناعي في التحري والتحقيق عن الجريمة: دراسة مقارنة"، *مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية*، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمادة البحث العلمي، المجلد 9، العدد 3، 2022، ص 459.

19 عماد الدحيات، "حو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا"، *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، المجلد 8، العدد 5، 2019، ص 16.

20 "القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الإلكترونية"، *الوقائع الفلسطينية*، العدد 5، تاريخ 2017/07/09، ص 2. حيث نصّت المادة (11) منه على أنّه: "1) يجوز أن يتم التعاقد بين وسائط إلكترونية آلية متضمنة نطاق معلومات إلكترونية أو أكثر، تكون معدّة ومبرمجة مسبقاً للقيام بمثل هذه المهام، 2) يكون التعاقد المحدد في الفقرة (1) من هذه المادة صحيحاً ونافذاً ومنتجاً لآثاره القانونية على الرغم من عدم التدخل الشخصي أو المباشر لأي شخص طبيعي في عملية إبرام العقد." للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/23)

<https://mjrlab.pna.ps/Decrees/ViewText/21605>.

21 "القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية"، *الوقائع الفلسطينية*، العدد (14) ممتاز، تاريخ 2017/06/24، ص 8.

22 إذ تساعد برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمين على إنشاء نصوص برمجية وتعديل الصور، وعلى تبسيط عمليات المجرمين، وجعلها أكثر كفاءة وتطوراً وقابلية للتوسع، مع السماح لهم بالتهرب من الاكتشاف، كما تساعد على ابتزاز ضحاياهم، بمن فيهم الأطفال، من خلال التلاعب بالصور البريئة وتحويلها إلى محتوى إباحي مزيف، انظر: أحمد عقل، *الذكاء الاصطناعي والجرائم الإلكترونية يزيد التهديدات ويعزز الأمن السيبراني*، الموقع الإلكتروني لقناة الحر، دبي، 2023. للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/23)

<https://2u.pw/Zij36PP>.

23 "قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين"، *الوقائع الفلسطينية*، العدد 156، تاريخ 2019/05/06.

24 تتمثل الدول، التي لا تزال في طور الإعداد لتشريعات خاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، في: البرازيل، واليابان، وكندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، والصين. للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/23)

<https://2u.pw/sayYvn>.

25 Benjamin Mueller, *The Artificial Intelligence Act: A Quick Explainer*, Center for Data Innovation Website (May 4, 2021), <https://web.archive.org/web/20221014172842/http://datainnovation.org/2021/05/the-artificial-intelligence-act-a-quick-explainer> (last visited Aug. 23, 2023).

حية يمكن إخضاعها لخوارزميات التحليل والتنبؤ وكشف الأخطاء باستخدام أنظمة تدعم الذكاء الاصطناعي، وذلك على عكس تقنية (APEX)،²⁶ التي تتيح إنشاء ونشر تطبيقات آمنة ومتجاوبة مع أجهزة سطح المكتب والهواتف الذكية باستخدام المتصفح فقط، وهي ذات تعليمات برمجية منخفضة لإنشاء تطبيقات السحابة الحديثة والبيانات الضخمة ونشرها في السحابة.²⁷

كما اشتملت الوثيقة، على تحديد الأهداف الاستراتيجية لعنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، والمتمثلة في تعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية والشفافية في العمليات والخدمات الحكومية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية في المجالات التقنية والابتكار والشركات الناشئة، وبناء القدرات البشرية في مجال البرمجة والعلوم التقنية والبيانات والذكاء الاصطناعي، وأخيراً تعزيز البيئة التشريعية الممكنة لعمل قطاع التكنولوجيا والإدارة العامة. ولأن تحقيق تلك الأهداف لا يمكن تصوّره إلا من خلال مجموعة من التدخلات، فقد عكفت الوثيقة على تحديد جملة من التدخلات، التي ينبغي على الحكومة تنفيذها، نذكر منها:

- إنشاء مركز بيانات حكومي وطني (National Data Center NDC)، يشكّل موقعاً مركزياً لبيانات المؤسسات الحكومية.
- بناء نموذج "model" للخدمات، ليتم تعميمه وتطبيقه لأتمتة الخدمات الحكومية الإلكترونية المقدمة للمستفيدين.
- بناء وتطبيق منظومة دفع إلكتروني عبر استراتيجية وطنية، تمكن من تقديم خدمات إلكترونية وذكية مدفوعة.
- بناء وتطبيق نُظُم إدارة العمليات البيئية في الحكومة، من خلال نُظُم ال-Workflow Systems.
- إنشاء صندوق للأبحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، لخدمة القطاعات التنموية خاصة الصحة والتعليم، بالشراكة بين الحكومة والجامعات والجهات المانحة والقطاع الخاص.
- مبادرة لأتمتة إدارة تسجيل الشركات لتحسين بيئة الأعمال.
- مبادرة تدريب 300 كادر فلسطيني حكومي وخاص، للحصول على الرخصة الدولية للذكاء الاصطناعي.
- تحديث منظومة التشريعات والقوانين الناظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خاصة قانون الشركات والشركات الناشئة، وقانون الاتصالات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وقانون الملكية الفكرية، وقانون المعاملات الإلكترونية بما يشمل الدفع الإلكتروني، والتشريعات الخاصة بالحوافز لتشجيع الاستثمار، والتشريعات الخاصة بإسناد القطاع التكنولوجي والخدمات الحكومية.
- ويرى الباحثان، أنّه ورغم أهمية هذه الوثيقة باعتبارها خارطة طريق نحو تحول فلسطين إلى الاقتصاد الرقمي، إلا أنّها لم تراعى بشكل متخصص توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة الخدمات الحكومية، من خلال التوجه نحو الاستخدام الذكي للبيانات الناتجة عن عمليات الرقمنة، لتمكين المواطن من الوصول إلى الخدمات دون تدخل بشري.
- ومن الجدير بالذكر، أنّ الحكومة الفلسطينية، وانسجماً مع وثيقة عنقود تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة، تتجه نحو التحول إلى الحكومة الرقمية، وذلك يتجلى في إطلاقها لمنظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية

التدابير المحددة التي تهدف إلى تعزيز تطوير صناعة المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي (AIGC) في الصين.²⁶ ويرى الباحثان، أنّ مواكبة التشريعات للتطور التقني أمر بالغ الأهمية، بحيث يسيران جنباً إلى جنب، بدلاً من انتظار مخرجات العملية التقنية، ومن ثم الانهماك في الاجتهاد لمحاولة تطبيق القواعد القانونية على هذه المخرجات، ولتحقيق ذلك، يجب ابتداء العمل على اطلاع المتخصصين في مجال التكنولوجيا على الأطر التشريعية ذات الصلة، بالإضافة إلى إمام القانونيين المختصين بجوانب العملية التقنية عموماً.

7.2.2 الفرع الثاني: مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي

إنّ التطور الحاصل في عالم التكنولوجيا والاتصالات، وانتشار تطبيقها على نطاق واسع، ألقى بظلاله على جوانب الحياة كافة، مما دفع العديد من الحكومات حول العالم إلى تغيير طريقة تقديم خدماتها من الطريقة التقليدية (الوجاهية) إلى الطريقة الرقمية، محاولة بذلك مواكبة التقدّم التقني، لا سيما وأنّ المواطن أصبح يطمح بأن تقدم له الحكومة الخدمات التي يحتاجها بأسرع وقت، بعيداً عن البيروقراطية الإدارية، بما يراعي مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة.

وانطلاقاً من إيمان الحكومة الفلسطينية، بأنّ تكنولوجيا المعلومات تشكّل ركيزة تستند عليها كافة القطاعات في المجتمع، بما في ذلك الصناعة والزراعة والنقل والصحة والتعليم والحكم والتجارة والمصارف والسياحة، فقد قامت بإعداد وثيقة متميزة بعنوان "عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة"²⁷ لتطوير ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، ليصبح عنصراً أساسياً في الاقتصاد الوطني، من خلال رقمنة جميع الخدمات الحكومية وجعلها متوفرة لجميع المواطنين والمؤسسات بيسر وسهولة.

وتضمنت هذه الوثيقة، مراجعة للبنية التحتية التكنولوجية للخدمات الحكومية، التي تبين أنّها تتمتع ببعض الجوانب الضرورية التي تؤهلها للتحول الرقمي²⁸، لتوفر ما يلي:

- شبكة حكومية، بتقنية الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN)، مزودة بالإنترنت، حيث بلغ عدد المؤسسات الحكومية المرتبطة 107 مؤسسة بإجمالي 857 خط بيانات، و1079 خط إنترنت.
- ناقل البيانات الحكومي (X-road)، حيث تم ربط 48 مؤسسة حكومية لتفعيل انتقال البيانات بشكل آمن، وثمة فترق فنية تعمل على تحديد احتياجاته المستقبلية ومتابعة تشغيله.
- إلا أنّ الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بطريقة رقمية ما زالت في مراحلها الأولى، وهي بحاجة لتطوير من عدة جوانب، فمثلاً لا توجد منصات إلكترونية تمكّن المواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية عن بعد، ولا توجد خدمات دفع إلكتروني حكومي، ولا توجد قواعد بيانات مركزية ومرتبطة تمكن من تدقيق البيانات، كما لا يزال العمل محدوداً جداً في موضوع الربط البيئي بين المؤسسات الحكومية.
- وتجدر الإشارة، إلى أنّ اعتماد الربط البيئي الحكومي على تقنيات الشبكات (VPN)،²⁹ يُعتبر من المآخذ التي تُسجّل على بيئة تكنولوجيا المعلومات الحكومية؛ كون تلك التقنية لا توفر حماية كافية للبيانات الشخصية، وتكون أكثر عرضة لمخاطر الاختراق، ولا تدعم نقل تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية بطريقة تحولها إلى بيانات

26 Anna Gamvros et al., *China Finalizes Its Generative AI Regulation*, Norton Rose Fulbright Blog Network (July 25, 2023), <https://www.dataprotectionreport.com/2023/07/china-finalises-its-generative-ai-regulation> (last visited Aug. 20, 2023).

27 **عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة 2021-2025**، وثيقة صادرة عن الحكومة الثامنة عشرة، دولة فلسطين، 2021. انظر الرابط (تاريخ الزيارة 2023/08/21). <https://zu.pw/5cmz1oU>.

28 المرجع السابق.

29 للمزيد حول تقنية (VPN)، الموقع الإلكتروني، Center Recourse Security Computer، على الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/26). https://csrc.nist.gov/glossary/term/virtual_private_network.

30 للمزيد حول تقنية (APEX)، الموقع الإلكتروني، APEX، على الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/26).

<https://apex.oracle.com/en>.

31 محمد مرقعة، باحث ماجستير في علم البيانات والذكاء الاصطناعي، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، مقابلة شخصية بتاريخ 2023/08/25.

سياق رصد التعاملات غير المشروعة والتنبيؤ بها. وللحديث عن ذلك، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول الأول مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات، في حين تحدث الثاني بشكل متخصص عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، واتخاذ إقرارات الذمة المالية نموذجاً.

8.1. المطلب الأول: مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات

تختص هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بموجب المادة (8/3)، من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، بالتحري والاستدلال في الشكاوى التي تُقدّم لها عن جرائم الفساد، وفي شبهات الفساد التي تُقترَف من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون، والذي يُعتبر الكسب غير المشروع أحد أشكاله، وذلك بواسطة موظفي الهيئة المخولين بصلاحيات الضبط القضائي،³⁸ الذين أناط بهم القانون في سبيل تنفيذهم لمهامهم. الصلاحيات المخولة لمأموري الضبط القضائي العام،³⁹ بالإضافة إلى مجموعة من الصلاحيات ذات الطابع الخاص التي تراعي خصوصية جرائم الفساد بما فيها الكسب غير المشروع بالمقارنة مع غيرها من الجرائم.⁴⁰ وقد اقتصرنا الحديث في هذا المطلب، عن واقع بعض العمليات التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع في حدود الصلاحيات المخولة لها قانوناً.

8.1.1. الفرع الأول: تلقي الشكاوى والبلاغات

منحت المادة (9/1)، من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، هيئة مكافحة الفساد صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد،⁴¹ والتي تُعدّ جريمة الكسب غير المشروع أحد أشكالها. كما أنّ للهيئة، بموجب المادة (9/6) من ذات القانون، أن تباشر التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها. ولتفعيل هذا الدور، قامت الهيئة باستحداث دائرة الرصد على هيكلها الوظيفي، التي تتولى رصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات، وكافة المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد المتداولة على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وغير ذلك من

"حكومتي"³² الأمر الذي يشير إلى اهتمامها بمجارات التطور التكنولوجي، وسعيها الدائم إلى التحسين والتطوير في الخدمات العامة المقدمة للجمهور.

وعلى صعيد هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، فإنّها تراعي وبشكل ملحوظ استخدام التكنولوجيا لتطوير أدواتها وإجراءاتها في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. وباعتبارها الجهة المناط بها تلقي الشكاوى والبلاغات عن جرائم الفساد،³³ قامت الهيئة في العام 2020 بإطلاق تطبيق الهواتف الذكية (الأندرويد، والآيفون)، الذي يسمح للمواطنين بتقديم شكوى أو بلاغ بسرية تامة وبطريقة آمنة.³⁴ كما أتاحت للمواطنين تقديم الشكاوى والبلاغات على نموذج إلكتروني مخصّص لذلك على الموقع الإلكتروني الرسمي لها.³⁵ وفي سياق متصل، وكونها الجهة المختصة بحفظ جميع إقرارات الذمة المالية،³⁶ أطلقت الهيئة نظاماً إلكترونيّاً لإدارة إقرارات الذمة المالية (نظام إقرارات الذمة المالية)، الذي خلق مساراً جديداً في التعامل مع البيانات ومعالجتها، من حيث التحليل والتصنيف، والاستدراج التلقائي، والمتابعة للمكلفين الخاضعين لأحكام قانونها.³⁷ كما قامت الهيئة بإنشاء نظام خاص لإدارة الشكاوى والملفات التحقيقية المنظورة أمامها، والذي يخضع للتطوير المستمر ليكون قادراً على تحليل البيانات، وتزويد الإدارات المختصة في الهيئة بمؤشرات وتقارير تخدم جهود الهيئة في اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الفساد.

ويرى الباحثان، أنّ جهود الهيئة، رغم أهميتها، لم تصل إلى مرحلة تطبيق أنظمة تتسع لتخزين كمّ هائل من بيانات الأموال والأموال ذات الصلة بالخاضعين للقانون الناظم لعملها، وأخرى تمكّنها من تطوير أدوات التحري وجمع الاستدلالات بشأن جرائم الفساد بشكل عام وجريمة الكسب غير المشروع بشكل خاص. وبالتالي، يصعب تصوّر إمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة، لذلك فإنّه من الأهمية بمكان أن تتخذ الهيئة خطوات عملية، من خلال تهيئة بيئة قادرة على استيعاب التطور التكنولوجي الحديث في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

8. المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع

لقد أضحت الذكاء الاصطناعي، أحد أهم الأدوات الحديثة المستخدمة لدى بعض الدول في جهود مكافحة جرائم الفساد والوقاية منها، وذلك في

32 منظومة "حكومتي" التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2022/12/29، والتي تهدف من خلالها إلى توفير الخدمات الحكومية عبر منظومة ذكية متكاملة وبطريقة فعالة ومستدامة، وضمن خطة الحكومة للتحوّل التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي الذي يقود إلى السهولة والعدالة والدقة والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين. ومن الجدير بالذكر أنّ المنظومة تربط الدوائر الحكومية مع بعضها البعض بشكل يضمن التدفق السلس للبيانات والمعاملات لتجهيزها ونقلها بأسرع الطرق من خلال ناقل البيانات وقنوات دفع إلكترونية آمنة تتماشى مع التطور التكنولوجي لتقديم الخدمات للمواطنين، وهو ما تسعى إليه الحكومة الفلسطينية بكل مكوناتها. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني، 2022/11/30، للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/26)

http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/SecretaryGeneralNewsDetails/53245.

33 نصّت المادة (1/9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنّه: "على الرغم مما ورد في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، يكون للهيئة في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها ما يلي: (1) تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة".

34 هيئة مكافحة الفساد، **الدليل الإرشادي للشكاوى والبلاغات**، الموقع الرسمي لهيئة مكافحة الفساد، 2021، انظر الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/22).

https://www.pacc.ps/blog/post/171153.

35 هيئة مكافحة الفساد، **النموذج الإلكتروني للشكاوى والبلاغات**، الموقع الرسمي لهيئة مكافحة الفساد، انظر الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/22).

https://www.pacc.ps/complaints/create.

36 نصّت المادة (1/8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنّه: "تختص الهيئة بما يلي: (1) حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها".

37 وكالة وطن للأنباء، **هيئة مكافحة الفساد تطلق نظامها الجديد لإدارة إقرار الذمة المالية**، الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأنباء، 2019/10/15، انظر الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/23)

https://www.wattan.net/ar/news/292823.html.

38 نصّت المادة (2/7) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنّه: "يتمتع موظفو الهيئة المختصون بجمع الاستدلال والتحريات، وأخذ الإفادات، بصفة مأموري الضابطة القضائية فيما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم، على أن يتم تحديدهم بموجب قرار من رئيس الهيئة".

39 المحددة في المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 38، تاريخ 2001/09/05، ص 94.

40 المحددة في المادة (9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، للمزيد انظر الرابط (تاريخ الزيارة، 2023/08/23).

https://www.pacc.ps/library/viewbook/10277.

41 والتي نصّت على أنّه: "على الرغم مما ورد في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، يكون للهيئة في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها ما يلي: (1) تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة".

الخاص في إقرار الذمة المالية المقدم منه، وذلك خلافاً للتعريف الوارد في المادة (4) من قانون الكسب غير المشروع الأردني رقم (21) لسنة 2014،⁴⁴ الذي يؤخذ عليه أنه قُصّر تجريم الصورة الثانية للكسب غير المشروع على الفئة المكلفة بتقديم إقرارات الذمة المالية.

وعلى الرغم من ذلك، تُعدّ إقرارات الذمة المالية نقطة البداية في كشف جريمة الكسب غير المشروع، لا سيّما في صورتها الثانية، التي لا تقوم إلا إذا وُجِدَت دلائل تفيد بدخول أموال في الذمة المالية للخاص نتج عنها زيادة غير متناسبة مع مصدر دخله المشروع.⁴⁵ ونجد أنّ البيئة التشريعية في فلسطين تضمنت مجموعة من الأحكام، تُلزم من يتولى الوظيفة العامة بتقديم إقرارات الذمة المالية حسب القانون.⁴⁶ لتكون بمثابة أداة لفحص أي زيادة تكون غير متناسبة أو مبررة بالمقارنة مع مصادر دخلهم المشروعة.

لذلك، أُسند قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، في الفقرتين (1 و2) من المادة (8) منه، الاختصاص لهيئة مكافحة الفساد بحفظ وفحص إقرارات الذمة المالية للخاصين لأحكام القانون، أما الفئات الأخرى، التي تحفظ إقرارات ذمهم المالية لدى محكمة العدل العليا، فقد أشارت المادة (16/4) من ذات القانون، بأنّ فحص الذمة المالية الخاص بهم لا يكون إلا بعد موافقة محكمة العدل العليا بناء على طلب الهيئة الاطلاع على ذمهم المالية.

وعند تلقي مأموري الضبط القضائي الخاص، لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، شكوى أو بلاغاً يتعلّق بجرم الكسب غير المشروع، فإنّه وكإجراء أولي، يُصار إلى السير بالإجراءات القانونية الخاصة بطلب فتح الظرف المغلق المحفوظ بداخله إقرار الذمة المالية الخاص بالمتشككي عليه أو المبلغ ضده - في حال توفر إقرارات له⁴⁷ - وفحص ما تحويه من بيانات تتعلّق بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة، وممتلكات وزوجه وأبنائه المُقَصَّر داخل البلاد وخارجها، ودخله المشروع من وظيفته، بالإضافة إلى أية مصادر أخرى للدخل، ومن ثمّ العمل على مقارنة ما تضمنته من معلومات وبيانات مع البيانات المتوفرة لدى الهيئة، بواسطة شبكة الربط البيئي الحكومي التي تتوفر من خلالها بيانات وزارة الداخلية فيما يتعلّق بالأحوال المدنية، ووزارة النقل والمواصلات فيما يتعلّق بالمركبات، والمنشآت كمدارس تعليم السياقة ومكاتب التاكسي، وسلطة الأراضي فيما يتعلّق بالأموال غير المنقولة والممتلكات، ووزارة الاقتصاد فيما يتعلّق بالشركات، ووزارة المالية والإدارة العامة لضريبة الأملاك فيما يتعلّق بالأراضي التي لم تخضع لأعمال التسوية،⁴⁸ وهيئة العمل التعاوني فيما يتعلّق

المصادر المفتوحة، لبدء بعد ذلك البحث والتحري بخصوص ما تحويه من شبهات فساد، ومن بينها الكسب غير المشروع.

وانسجاماً مع الدور المنطوق بالهيئة لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحتها بموجب المادة (8/5/ب) من قانون مكافحة الفساد،⁴² تُوفّر الهيئة عدة وسائل تمكّن المواطنين والجهات كافة من الوصول إليها بشكل آمن يكفل السرية للإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية المرتكبة من الخاضعين للقانون، وتمثّل تلك الوسائل بتطبيق الهيئة للهواتف الذكية، والحضور الشخصي والتسليم باليد، والوسائل الإلكترونية، وتطبيق الواتساب والهاتف، والمراسلات الرسمية، والبريد الإلكتروني، والفاكس ودائرة الرصد. وفي العام 2022، جاء تلقي الشكاوى والبلاغات عبر تطبيق الهواتف الذكية في المرتبة الأولى بنسبة (39%) مقارنة مع وسائل تلقي الشكاوى والبلاغات الأخرى،⁴³ مما يشير بقوة إلى أنّ البيئة المجتمعية مؤهلة لتقبّل التقنيات التي قد تتيحها الهيئة في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

8.1.2 الفرع الثاني: عمليات التحري وجمع الاستدلال

تُعدّ جريمة الكسب غير المشروع، وفقاً للمادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته؛ أحد أشكال جرائم الفساد التي عرّفها بأنها "كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، ويُعتبر كسباً غير مشروع كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على الخاص لهذا القرار بقانون أو على زوجه أو على أولاده المُقَصَّر، متى كانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها".

وبموجب هذا التعريف، فإنّ الكسب غير المشروع يتمثّل في صورتين، هما:

- الأولى: الكسب المتأتي بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة.
- الثانية: الزيادة التي تطرأ على الخاص للقانون أو زوجه أو أبنائه المُقَصَّر بعد تولي الخدمة، ويعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.

وقد أحسن المشرّع الفلسطيني، في سياق تعريفه للكسب غير المشروع؛ إذ أنّه عند تحديده للصورة الثانية للكسب، لم يقيّد جهات إنفاذ القانون عند إثبات تلك الزيادة بمقارنتها بالمعلومات التي أفصح عنها

42 والتي نصّت على أنّه: "تختص الهيئة بما يلي: (5) توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، وذلك من خلال: (ب) التنسيق مع كافة مؤسسات الدولة لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها".

43 جاء تصنيف الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة حسب آلية استلامها في العام 2022، بأنّه تم استلام (340) شكوى وبلاغ بواسطة تطبيق الهيئة للهواتف الذكية بنسبة (39%)، و(315) شكوى وبلاغ من خلال الحضور الشخصي والتسليم باليد بنسبة (36%)، و(67) شكوى وبلاغ عبر الوسائل الإلكترونية وتطبيق واتساب والهاتف بنسبة (8%)، و(65) شكوى وبلاغ بواسطة المراسلات الرسمية بنسبة (6%)، و(45) شكوى وبلاغ عبر البريد الإلكتروني بنسبة (5%)، و(33) شكوى وبلاغ بواسطة الفاكس بنسبة (4%)، بينما تم استلام (14) شكوى وبلاغ من خلال دائرة الرصد بنسبة (2%)، **التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للعام 2022**، الموقع الرسمي لهيئة مكافحة الفساد، 2023، ص 33. انظر الربط (تاريخ الزيارة: 2023/08/27)

<https://www.pacc.ps/library/viewbook/40428>.

44 والتي نصّت على أنّه: "يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول حصل أو يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال منصبه أو وظيفته أو المركز الذي يشغله أو بحكم صفة أي منهما، وكل زيادة تطرأ على المال المنقول أو غير المنقول وفق إقرار الذمة المالية المقدم منه بمقتضى أحكام هذا القانون أو قانون إشهار الذمة المالية رقم (54) لسنة 2006، له أو لزوج أو أولاده المُقَصَّر وذلك أثناء اشغاله للمنصب أو الوظيفة أو المركز أو بسبب صفة أي منهما إذا كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع مواردهم المالية وعجز عن إثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة". قانون الكسب غير المشروع الأردني رقم (21) لسنة 2014، المنشور على الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/27)

<https://zu.pw/utzd5KQ>.

45 نورة طه عبد اللطيف العمومي، "جريمة الكسب غير المشروع: دراسة تحليلية مقارنة للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بكشف الذمة المالية"، **مجلة الحقوق**، لمجلد 39، العدد 4، جامعة الكويت، 2015، ص 95.

46 رتب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 في المادة (2/54) منه، على كل أعضاء المجلس التشريعي والوزراء التزاماً بتقديم إقرارات بالذمة المالية الخاصة بهم وبأزواجهم وأولادهم المُقَصَّر. كما تناولت المادة (80) منه، ضمن الباب الخامس الناطم للسلطة التنفيذية، التزام أعضاء مجلس الوزراء بتقديم إقرارات بدمهم المالية، أيضاً تناولت المادة (1/11)، من قانون القضائية الفلسطيني رقم (1) لسنة 2002 رتب في المادة (28) منه على القضاء وأعضاء النيابة العامة التزاماً بتقديم إقرارات بدمهم المالية، على جميع الخاضعين لتقديم مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل رقم (1) لسنة 2005، إلزام الرئيس بتقديم إقرار بدمته المالية للمرة الأولى، كما أوجبت المادة (16)، من ذات القانون، على جميع الخاضعين تقديم إقرار بدمهم المالية لهيئة مكافحة الفساد، باستثناء الفئات من (1-4)، الذين تقدّم إقراراتها للمحكمة العليا أو الرئيس، كما نصّت ذات المادة على دورية تقديم الإقرار كل خمس سنوات والإقرار النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء الخوض. وأعطت ذات المادة في الفقرة (4) منها للهيئة الحق في طلب الإذن بالاطلاع على إقرارات الذم المالية الخاصة برئيس الدولة، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة من المحكمة.

47 لا سيما أنّ جريمة الكسب غير المشروع يمكن أن تُرتكب من أشخاص خاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، ولكنهم ليسوا مكلفين بتقديم إقرارات ذمة مالية وفق ذات القانون.

48 أُسند قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته تلك الصلاحية للهيئة بموجب المادة (4/9) منه، التي خولتها: "طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الاطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سرّيّ التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة".

الأول من هذا المطلب. أما الفرع الثاني، فسيتم تخصيصه للحديث عن تطلعات دولة فلسطين في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بجريمة الكسب غير المشروع، واتخاذ إقرارات الذمة المالية نموذجاً.

8.2.1. الفرع الأول: التجارب الدولية في محاربة جرائم الفساد باستخدام الذكاء الاصطناعي

لقد أثبت الذكاء الاصطناعي نجاحه في محاربة مختلف مظاهر الفساد وأنواعه، وذلك من خلال تجارب الدول التي استعانت به وخرجت بنتائج تثبت إمكانية توظيفه في محاربة تلك الآفة. ومن الأمثلة على ذلك فرنسا، التي تعاني من حالات التهرب الضريبي، حيث يُهذّر منها مليارات سنوياً، على الرغم مما يبذله مفتشو مصلحة الضرائب من جهد في تعقب دافعي الضرائب. ولمواجهة ذلك، استغلت السلطات الضريبية الفرنسية نظام الذكاء الاصطناعي، المُطوّر من قِبَل شركتي Google وCapgemini، للكشف عن آلاف برك السباحة المنزلية غير المرخصة والتي تهرب مالكوها من دفع الضرائب المستحقة عليها، وفاقَت قيمة التهرب الضريبي عشر ملايين يورو. وتقوم طريقة عمل النظام، على مقارنة صور الأقمار الصناعية مع المسطحات المنزلية المرخصة، ومن ثم اكتشاف مناطق مستحدثة غير مسجلة رسمياً في الوثائق الحكومية، وقد طبقت السلطات الفرنسية تجريبياً على عدد من المناطق الجغرافية في فرنسا، إلا أنّ نجاح المرحلة التجريبية يقود إلى خطة مستقبلية، وهي تعميم نطاق عمل النظام على كامل مساحة فرنسا. وقد عمل الذكاء الاصطناعي على زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، واكتشاف حالات التهرب الضريبي في فرنسا.⁵⁰

ومن ناحية أخرى، وفي سبيل محاربة قضايا الاحتيال في المشتريات العامة، أطلقت أوكرانيا، في العام 2016، برنامجها الخاص الذي أطلق عليه اسم Dozorro، لمكافحة الفساد عبر نظام المشتريات الإلكتروني المفتوح الذي تبنته دائرة التدقيق الحكومي، وهو نظام يعتمد على فكرة التعلّم الآلي في رصد الخوارزميات الخادعة المتضمنة إعطاء مناقصات مخالفة أو مشتبه بها، واكتشافها تلقائياً من خلال مؤشرات خطر تستطيع مسح كميات البيانات الضخمة المتدفقة في وقت قصير، مما حدّ من مظاهر الفساد في أوكرانيا.⁵¹

وفي ذات السياق، لا بدّ من الحديث عن تجربة دولة إستونيا في مكافحة الفساد عبر الذكاء الاصطناعي، باعتباره النموذج الأوروبي، والتي حظيت بالترتيب الرابع عشر على مستوى العالم للعام 2022، متقدمة بذلك على بعض الدول الأوروبية الأخرى كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وبعض الدول ذات الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها.⁵² ويرجع ذلك إلى اعتماد إستونيا على خطة مبنية على فكرة جديدة تقوم على تغيير النظام المعيب باستخدام الذكاء الاصطناعي، بدلاً من ملاحقة الفساد عبر الأدوات التقليدية المعروفة والتي لم تعد مجدية، وبالتالي الالتفات إلى إيجاد أساليب تكنولوجية تتماشى مع التطوّر الحالي.⁵³ ويمكن إجمال بعض مظاهر التحوّل الرقمي في دولة إستونيا، الذي أسهم في مكافحة الفساد وتقليله وتعزيز النزاهة والشفافية، بما يلي:

بالجمعيّات التعاونية، حيث يجري تحليل وتتبع الزيادة في الممتلكات خلال فترة عمله، ومقارنتها بمجموع دخله المصرح عنه خلال ذات الفترة، والخروج بنتائج حول إثبات التناسب أو عدم التناسب ما بين دخله المشروع والزيادة الحاصلة على ثروته وممتلكاته.

وفي حال أظهرت نتائج الفحص تلك، وجود مؤشرات على عدم التناسب بين الدخل المشروع للمشتكى عليه والزيادة في ثروته، يلجأ مأموري الضبط القضائي الخاص لدى الهيئة إلى السير في الإجراءات الخاصة برفع السرية عن الحسابات المصرفية للمشتبه به، وذلك باعتبارها أهم الأدوات التي تمكنهم من التحقق بدقة من مدى تناسب ممتلكات ومصرفات المشتبه به خلال فترة زمنية محددة مع مصادر دخله المشروعة المصرح عنها، كما قد يتيح ذلك الإجراء التعرّف من خلال الحوالات البنكية على حسابات أخرى داخلية أو خارجية قد تكون عائدة للمشتبه به ولكنّه قصد إخفائها، كما أنها تساعد على كشف وتحديد العلاقات المالية التي تربطه بجهات قد يكون لها علاقة بالجرم المشتبه بارتكابه.⁴⁹

لكن، ومع تسليم الباحثان بالأهمية البالغة لكل من إجراء فتح وفحص إقرارات الذمة المالية، وإجراء رفع السرية عن الحسابات المصرفية، كأدوات تساهم بفاعلية في الكشف عن جريمة الكسب غير المشروع وإثبات ارتكابها من عدمه، إلا أنّهما يريان بأنّ العمليات والإجراءات المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد في الاطلاع على إقرارات الذمة المالية، وتحليل ما تتضمنه من بيانات، ومقارنتها مع البيانات المتوفرة لدى الدوائر الرسمية، وفحصها وتحليل الحسابات البنكية للمشتبه به، تطغى عليها سمات المدرسة التقليدية، مقارنة مع التطور الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وهو ما سيحاول الباحثان تبيانته من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث.

8.2. المطلب الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في إقرارات الذمة المالية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع

لقد باتت الدول توفّق أنّ جهود مكافحة الفساد، مهما تكثفت، لا تكفي للتخلص من الفساد؛ لأنها تنحصر في العامل البشري، لكون المعاملات الحكومية تنطوي على تعامل العامة مع الموظف بشكل مباشر، مما يزيد من احتمالية زيادة فرص ارتكاب جرائم الفساد، كالرشوة والتزوير والواسطة والمحسوبية والكسب غير المشروع وغيرها.

ويرى الباحثان، أنّ توجه الدول إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، وفي إجراء المعاملات الحكومية من خلال برامج إلكترونية، يقلل من احتكاك المواطنين بالموظف، مما يحد من فرص ارتكاب جرائم فساد. كما أنّ استخدام الذكاء الاصطناعي، في هذا المجال، يعمل على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من حيث الوقت والجهد المبذولين، ويبعث أيضاً على الطمأنينة والثقة لدى المواطنين بعمل الحكومة والخدمات المقدمة لهم، كونها تتم من خلال برامج إلكترونية تضمن لهم النزاهة والشفافية في التعامل.

وبالاطلاع على تجارب الدول، في استخدام الذكاء الاصطناعي لمحاربة بعض أوجه الفساد، نجد أنّ هنالك العديد من التجارب التي نجحت في تطبيق تلك التكنولوجيا في عدة مجالات، وهو ما سيتم بيانه في الفرع

49 رشما عمارنة، **جريمة الكسب غير المشروع في النظام الجزائي الفلسطيني ومدى انسجامها مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019م، ص 91.

50 الموقع الإلكتروني لعربي بوست، **فرنسا تستخدم التقنية لملاحقة العشرات من أصحاب المسابح السرية**، 2023/06/13، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/27)، <https://2u.pw/pDooPET>.

كما أنّ جمهورية مصر العربية قامت بالاستعانة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ووضعها ضمن خطة التطوير الاقتصادي الخاصة بها، حيث تعاقبت مصلحة الضرائب المصرية مع شركة مايكروسوفت العالمية للاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي وإطلاق مشروع الفاتورة الإلكترونية لفحص الفواتير والملفات الضريبية من خلال أنظمة إلكترونية حديثة تعمل على ضبط التلاعبات وملاحقة المتهربين، انظر: إسلام عبد الرسول، **الذكاء الاصطناعي يحاصر مافيا التهرب الضريبي**، الموقع الإلكتروني لبوابة روز يوسف، 2020/11/14، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/27)، <https://2u.pw/uzFXCqX>

كما أنّ المملكة العربية السعودية طبّقت أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث أنشأت وزارة العدل السعودية منصة إلكترونية سُمّيت "نافذ"، يتم من خلالها إنشاء وتنفيذ السندات الإلكترونية، وهي تعتبر المحكمة الافتراضية الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية والتي تعمل بطريقة رقمية بالكامل دون تدخل بشري، وتقوم آلية عملها على اختصار إجراءات التقاضي من اثنتي عشرة خطوة إلى خطوتين فقط ودون أي تدخل بشري، بدءاً من تقديم الطلب حتى يصدر الحكم النهائي لسندات التنفيذ الإلكترونية الموثقة من خلال منصة "نافذ"، حيث يحدّد المشروع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المرافق القضائية، انظر

Saudi Launches First Artificial Intelligence Run Virtual Court, *Siasat Daily (India)*, Mar. 28, 2022, <https://www.siasat.com/saudi-launches-first-artificial-intelligence-run-virtual-court-2298330/> (last visited Aug. 28, 2023).

51 Anti-Corruption Walks Kyiv, Public Control of Public Procurement Dozorro, *Anti-Corruption Walks* (Aug. 23, 2023), <https://acwalks.com.ua/en/knowledgebase/public-control-of-public-procurement-dozorro/>.

52 **مؤشر مدركات الفساد**، موقع منظمة الشفافية العالمية، 2022، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/23)، <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>.

53 Per Aarvik, Artificial Intelligence—A Promising Anti-Corruption Tool in Development Settings? *U4 Anti-Corruption Report* 11 (2019), Chr. Michelsen Institute (CMI), Norway.

يتبنّى تقديمها على شكل محرّرات ورقية معبأة وفق نموذج محدد من قبلها.

ويرى الباحثان، أنّ هنالك عدة مآخذ على هذه الطريقة، خاصة في ظلّ العدد الهائل من الإقرارات التي تُقدّم سنوياً.⁵⁴ الأمر الذي يشكّل عبئاً على الهيئة في جمعها وأرشفتها وتوفير حيز مكاني لحفظها وفق الإجراءات المتبعة. ومن هنا، ظهرت الحاجة لإيجاد تنظيم قانوني يحدد الشكليات التي يتم بموجبها تقديم إقرار الذمة المالية للهيئة، ويتيح بذات الوقت التحوّل إلى تقديمها إلكترونياً، وذلك بهدف التخلّص من عناء تخصيص مساحات لحفظ الأعداد الهائلة منها، بالإضافة إلى تحويلها من بيانات صماء إلى بيانات حية، يمكن الاستفادة منها في عمليات التحليل الإلكتروني ضمن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وذلك على غرار ما ذهبت إليه العديد من الدول.

وفي هذا الصدد، بإمكان دولة فلسطين أن تستفيد من التجربة المصرية، حيث قامت جمهورية مصر العربية، في بداية العام 2022، بإطلاق مشروع إلكتروني جديد يضمن رقمنة إقرارات الذمة المالية لموظفي العاصمة الإدارية، حيث تم ربط بياناتهم في ثلاثين وزارة حكومية، وإنشاء قاعدة بيانات لجهاز الكسب غير المشروع مسجلاً بها بيانات المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، ويمكن هذا المشروع من إنشاء قواعد بيانات يديرها جهاز الكسب غير المشروع المصري، وربطها مع قواعد البيانات في جهات أخرى، مثل الشهر العقاري ووحدات المرور ووزارة الإسكان وغيرها، مما يتيح التحقق من صحة البيانات المدونة في إقرارات الذمة المالية المقدمة لإدارة الكسب غير المشروع، وتسهيل إجراءات فحص الذمة المالية لأصحابها بواسطة الإدارات المختصة لدى الجهاز، كما يترتب على هذا المشروع حوكمة البيانات الخاصة بمتلكات الخاضعين لأحكام القانون الناظم لجهاز الكسب غير المشروع، بما يمكنه من رصد حالات الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن عناصر الذمة المالية للمكلف، ومساعدة الأجهزة الرقابية المعنية في رصد حالات الفساد.⁵⁵

ولما كان من مميزات الذكاء الاصطناعي العمل على تحسين صنع القرار، من خلال مسح بيانات ضخمة في وقت قصير، وتحليلها، ودمج المعلومات دون تدخل العنصر البشري، فإنّ هذا يتيح لهيئة مكافحة الفساد استخدام هذه التقنية، لتحليل البيانات المُفصّل عنها في إقرارات الذمة المالية للمُشتكى عليه أو المبلّغ ضده، ومقارنتها مع البيانات الخاصة به على شبكة الربط البيئي الحكومي، وحساباته البنكية وغيرها، مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد على مأموري الضبط القضائي الخاص لديها في قراءة المستندات الكبيرة التي تتضمنها ملفات الشكوى، وبالتالي مساعدتهم على استخلاص النتائج واتخاذ القرار بسرعة فائقة.

ويعتقد الباحثان، أنّ تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي أمر ممكن للكشف عن الأموال التي يمتلكها المشتبه بهم، إلا أنّ هذا الأمر يتطلب وجود شراكات مع سلطة النقد لتوفير نظام مترابط تحت شبكة إلكترونية واحدة، من أجل تسريع وتيرة أعمال الفحص والتحليل المالي في مرحلة

1- في الإدارة الحكومية:

تم إطلاق مشروع كرات (Krat) ، وهو تطبيق عملي ضمن استراتيجية الحكومة في الأعوام 2019-2021، والذي يستخدم الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، ويتضمن رؤية بإنشاء مساعد افتراضي (روبوت)، يتيح للجمهور التفاعل معه صوتياً، وإنجاز بعض الخدمات العامة.⁵⁴

2- في البرلمان:

استخدم البرلمان الإستوني نظام (HANS)، وهو نظام يضطلع بهام كتابة محاضر الجلسات، وتُصدّر تقاريره بشكل مباشر بعد الانتهاء من الجلسات، وذلك بهدف مساعدة البرلمانين وموظفي المجلس والجمهور على قراءة محاضر الجلسات، بهدف رفع كفاءة الشفافية في النظام المؤسسي. وقد تم تدريب هذا النظام لأكثر من 1500 ساعة على مراجعة هذه الممارسات بمراقبة موظفي المجلس.⁵⁵

3- في القضاء:

صمّمت إستونيا قاضياً ألياً (روبوت) مزوّد بالذكاء الاصطناعي، تحت مسمّى العدالة الإلكترونية، ويمكن لهذا القاضي الآلي، عبر نظام (KIS)، البت في النزاعات غير المعقدة (مثل قضايا مالية قيمتها تقل عن 7000 يورو)، من خلال تزويده بوثائق قانونية، يقوم بتحليلها بدقة بناء على خوارزميات يتم تدريبه وبرمجته عليها مسبقاً، ليتمكّن بعد ذلك من اتخاذ القرار، وإصدار حكم في المنازعة يُعتبر بمثابة حكم أول درجة، يمكن استئنافه أمام قاض بشري، كما أنّه يضطلع بهام أخرى داخل المحكمة، من بينها نشر الأحكام على الموقع الرسمي.⁵⁶

8.2.2. الفرع الثاني: محاربة جريمة الكسب غير المشروع في إقرارات الذمة المالية بتوظيف الذكاء الاصطناعي

يرى جانب من الفقه وبحق، أنّ المشكلات التي تعيق مواجهة جرائم الفساد، تتمثل في أمرين، أولهما: اقتران الكشف عن جرائم الفساد على التبليغ فقط، وثانيهما: تفاوت آلية الرقابة والمتابعة والمساءلة، فبالإمعان فيهما قليلاً، سنجد أنّ القاسم المشترك بينهما هو العنصر البشري، وطالما كانت جهود مكافحة جرائم الفساد تعتمد على العنصر البشري فقط، فلن يحقق العالم طموحه في القضاء على هذه الآفة.⁵⁷

يظهر لنا مما سبق، أنّ واقع عمليات التحري وجمع الاستدلالات، المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، يعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي للتحقق من توافر عناصر جريمة الكسب غير المشروع، وباعتبار أنّ إقرارات الذمة المالية هي أحد أهم أدوات الإثبات في جرائم الكسب غير المشروع، لكن وكما أسلفنا، لا تزال الإجراءات المتبعة والمتعلقة بإقرارات الذمة المالية، من حيث تلقيها وفحصها وتحليلها ومقارنة البيانات الواردة فيها مع الأموال والممتلكات الخاصة بالمكلف، تجري بصورة تقليدية. ورغم أنّ قانون مكافحة الفساد الفلسطيني سكت عن آلية تقديم إقرارات الذمة المالية، إلا أنّ العُرف السائد في عمل الهيئة

54 Report of Estonia's AI Taskforce 15 (May 2019), Republic of Estonia Government Office, Ministry of Economic Affairs and Communications, European Union Social Fund.

55 الموقع الإلكتروني للحكومة الإستونية، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/24): <https://e-estonia.com/estonian-parliament-uses-speech-recognition-technology-to-create-verbatim-records/>.

56 الموقع الإلكتروني للحكومة الإستونية، المرجع السابق، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/24): <https://e-estonia.com/enter-e-estonia-security-and-safety/e-justice/>.

57 معاذ سليمان راشد محمد الملا، "توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي"، **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية**، العدد 8، كلية القانون الكويتية العالمية، 2020، ص 125.

58 بلغ العدد التراكمي لإقرارات الذمة المالية التي استلمتها الهيئة من المكلفين الخاضعين لأحكام القانون، منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012 وحتى نهاية عام 2022 ما مجموعه (66,951) إقراراً، والعمل جارٍ ومستمر على متابعة استلام الإقرارات الموزعة من باقي المكلفين ضمن المدة القانونية، التقرير السنوي لعمل هيئة مكافحة الفساد للعام 2022، الموقع الرسمي لهيئة مكافحة الفساد، 2023، ص 38، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/24) <https://www.pacc.ps/library/viewbook/40428>.

59 أشرف زهران، **تفاصيل مشروع "العدل" بميكنة إقرارات الذمة المالية لموظفي العاصمة الإدارية**، الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين المصريين، 2021/11/15، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/16) <https://2u.pw/WGxgC2j>.

للمزيد انظر: الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية، **وزارة العدل تطلق منظومة تقديم إقرارات الذمة المالية عن بعد للموظفين المنقلين إلى العاصمة الإدارية**، انظر الرابط (تاريخ الزيارة: 2023/08/16) <https://moj.gov.eg/ar/PressReleases/Pages/21.aspx>.

الهيئة متأخرة عن مواكبة التطور الهائل في عالم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، الذي أثبتت التجارب الدولية نجاعته في تقليل ارتكاب الأخطاء البشرية، الأمر الذي يُرتب الحصول على نتائج متناهية في الدقة.

4- على الرغم من قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد وثيقة بعنوان "عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة"، بهدف تطوير ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، ليصبح عنصراً أساسياً في الاقتصاد الوطني، من خلال رقمنة جميع الخدمات الحكومية، وجعلها متوفرة لجميع المواطنين والمؤسسات بيسر وسهولة، إلا أن ذلك العنقود خلا من أي إشارة إلى أهمية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ودورها في مكافحة الجريمة عامة، وجريمة الكسب غير المشروع خاصة.

5- إن تقنية الربط البيئي الحكومي في فلسطين (VPN)، لا تدعم تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية، ومن ضمنها البيانات الناتجة عن إقرارات الذمة المالية، وبالتالي عدم إمكانية توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي في معالجة تلك البيانات الضخمة لتتمكن من اتخاذ القرارات بشأنها بشكل مستقل.

6- إن البيئة التشريعية في فلسطين لا تدعم إمكانية تلقي هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية إقرارات الذمة المالية بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة، مما يعيق إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات التحري وجمع الاستدلالات التي تقوم بها الهيئة لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

9.2. التوصيات

بناء على ما توصل إليه الباحثان من نتائج، فقد خلصا إلى التوصيات الآتية:

1- ضرورة توظيف الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة؛ نظراً لما سيعكسه ذلك على سرعة إنجاز الأعمال ونجاعته، من حيث تقليل ارتكاب الأخطاء البشرية، والحصول على نتائج بدقة متناهية، وذلك وفقاً لما أثبتته التجارب الدولية المنشأ إليها في البحث.

2- تعديل قانون مكافحة الفساد الفلسطيني، بما يتيح التحول من النظام التقليدي إلى الإلكتروني فيما يتعلق بتقديم إقرارات الذمة المالية من قِبل المُكَلَّفِين بتقدمها، كما فعل المشرع المصري، وإيجاد نظام إلكتروني يحويها، وربطه بقواعد البيانات المتوفرة لدى الجهات الحكومية الأخرى.

3- تبني الحكومة الفلسطينية للتوسع في استخدام أنظمة الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وإنشاء مركز وطني للبيانات تحت إشراف هيئة مكافحة الفساد، وما يلزم ذلك من تأطير تشريعي، لما في ذلك من أهمية ودور فاعل في جهود مكافحة جرائم الفساد عامة وجريمة الكسب غير المشروع خاصة، وأن يتم اعتماد ذلك في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2024-2029.

4- ضرورة توجه الحكومة الفلسطينية إلى اعتماد تقنية (APEX) في الربط البيئي الحكومي، التي تدعم تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية، ومن ضمنها هيئة مكافحة الفساد التي توفر بيانات إقرارات الذمة المالية، وذلك من أجل تحويلها إلى بيانات حية يمكن إخضاعها لخوارزميات التحليل والتنبؤ للكشف عن شبهات الكسب غير المشروع من خلال أنظمة تدعم الذكاء الاصطناعي.

5- ضرورة تأهيل الكوادر العاملة، في الهيئة وفي الجهات الأخرى، التي تتولى عمليات الربط البيئي الحكومي، من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة، كي يتم تهيئتهم لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي مستقبلاً، لا سيما أن التدريب على استخدامها يتطلب أن يكون المتلقي على دراية كافية بأساسيات الحاسب الآلي وتطبيقاته.

6- الاستفادة من تجارب دول العالم التي طبقت نظام الذكاء الاصطناعي في رصد جرائم الفساد ومحايرتها والحد من انتشارها، وإعداد الدراسات والبحوث بشأن إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في جهود مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في فلسطين، بما يتوافق مع التشريعات الفلسطينية.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلفان بعدم وجود أي تضارب مصالح نتيجة لعلاقات تنافسية أو تعاونية أو غيرها للإفصاح عنها.

التحري وجمع الاستدلالات عن شبهات الكسب غير المشروع بما لا يخالف أحكام القانون.

وتطبيقاً لذلك، يتوقع الباحثان من توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عمليات الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع، أنه حال قيام أحد الخاضعين لقانون مكافحة الفساد بإجراء تصريف بيع أو شراء، أو تسجيل هذا التصريف في إحدى الجهات الحكومية المختصة، فإنه بمجرد تقديم طلب من الطلبات الواجب تقديمها لتسجيل هذا التصريف، ومن خلال الاستخدام الذكي لبيانات الربط البيئي الحكومي، يُرسل البرنامج إشعاراً بهذا التصريف مقدوماً بالحالة الوظيفية لهذا المُكَلَّف، وراتبه المشروع الذي يحصل عليه من وظيفته، وتاريخ تعيينه، ويقوم مأمور الضبط القضائي بدوره بدراسة هذا الإشعار بمعطياته، وفي الحالات عالية الخطورة يوجه الأمر لبرنامج الذكاء الاصطناعي بفحصه وتحليله ومقارنته مع البيانات الواردة في إقرارات الذمة المالية المقدمة للهيئة إلكترونياً، والذي قد يتوصل بالنتيجة إلى وجود حالة من عدم التناسب ما بين إقرارات الذمة المالية للمُكَلَّف والتصريف الذي أجراه، مما يفيد في الكشف عن كسب غير مشروع حصل عليه هذا الخاضع الذي قام بإبرام التصريف، ويدفع بعد ذلك باتجاه السير بالإجراءات القانونية لاستصدار قرار من المحكمة برفع السرية المصرفية عن المشتبه بهم.

ويرى الباحثان، أن إدخال نظام الذكاء الاصطناعي، في عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، أصبح من الضرورات الملحة في جهود مكافحة الفساد؛ كونه يسرّع من وتيرة إنجاز الشكاوى والبلاغات المدورة لدى الهيئة، ويحقق جودة كبيرة في مخرجات عمليات التحري وجمع الاستدلالات، كما أنه يمثل استحقاقاً مهماً لمواكبة التطور الهائل الحاصل في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي كما بينت الدراسة. وحيث أن الهيئة تعمل في الوقت الحالي على إعداد استراتيجيتها للأعوام 2024-2029، فإننا نتطلع لأن يتم تبني إدخال أنظمة الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وإنشاء مركز وطني للبيانات تُشرف عليه الهيئة ضمن أهدافها الاستراتيجية.

9. الخاتمة

من خلال البحث في تطبيقات الذكاء الاصطناعي حول العالم، والتي أثبتت فاعليته في محاربة الفساد، وبعد دراسة البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين، ومقومات الحكومة الفلسطينية لتوظيف هذه التكنولوجيا على غرار نظرائها من الدول الأخرى، وبعد الوقوف على ما وصلت إليه هيئة مكافحة الفساد على أرض الواقع في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، فقد خلص الباحثان إلى عدد من النتائج والتوصيات، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

9.1. نتائج الدراسة

1- إن انتشار الذكاء الاصطناعي في دول العام وتوظيفه في معاملاتهما المختلفة، أدى إلى تغيير مفاهيم كثيرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني؛ فقد ثبت أن لها دوراً هاماً في تطوير المؤسسات بأنواعها، من خلال إيكال جزء كبير من المهام والأعمال إليها، والتي كان يتطلب إنجازها سابقاً من قِبل كوادر بشرية متخصصة.

2- يمتاز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التنبؤ واتخاذ القرارات وتحسين صنعها دون تدخل بشري؛ نظراً لما يتميز به من قوة الفهم وتحليل البيانات ودمجها من خلال الخوارزميات، وهذا ما يمكن عكسه على الكم الهائل من البيانات التي تنتج عن إقرارات الذمة المالية، ليتم معالجتها وربطها مع قواعد البيانات المتعلقة بالمكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية لدى جهات رسمية أخرى، وبالتالي إخضاع تلك البيانات لخوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تؤدي دور التنبؤ والكشف عن شبهات الكسب غير المشروع.

3- إن واقع عمليات التحري وجمع الاستدلالات، المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، يعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي للتحقق من توافر عناصر جريمة الكسب غير المشروع، وهذا ما يجعل